



2012/4/27

أوراق بحثية:

العولمة، المساواة والفقير:
دراسة في الاتجاهات الأساسية
وتطورها خلال عقدين¹

عبد الحليم فضل الله²

¹ - دراسة منشورة في مجلة الآخر العدد 4 ربيع 2012 لبنان .

² رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

أولاً العولمة: الدلالات المتحولة

تتفق معظم التعريفات على أن ظاهرة العولمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بثلاثة تحولات كبيرة: التدفق الحر للسلع والرساميل والأشخاص بوتيرة تزيد عما حدث في العقود والقرون السابقة؛ اتساع نطاق تداول المعلومات والأفكار داخل مجال تفاعلي هائل يضم أعداداً لا تحصى من الأفراد والآراء والعقائد والرموز؛ و تحول سياسي أفسح في المجال أما مرور مد العولمة من تحت هياكل النظام العالمي القديم الذي تصدعت أركانه دون أن يرثه نظام آخر.

ويلتقي معظم دارسي الظاهرة على أن العولمة الاقتصادية هي مسار ينطوي على تغيرات مترابطة، تشمل حركة التجارة والاستثمارات وتبادل التقنيات وانتقال العمال السكان بين الدول، الأمر الذي يرخي بظلاله في نهاية المطاف على السياسات الحكومية وعلى المفاهيم السياسية التقليدية كالسيادة الاقتصادية ومبدأ عدم التدخل. فالعولمة تؤدي إلى تكامل أكبر بين الاقتصادات والمجتمعات على الصعد المختلفة³ محدثة تبدلات عميقة في أداء الدولة والمجتمع المدني وعمل الفاعلين غير الدوليين Non state actors، كما أنها تؤثر على الإطار المؤسسي والتنظيمي للتنمية والثقافة والمجتمع والعلاقات الدولية⁴ ويضيف آخرون بأن زيادة حجم تجارة السلع والخدمات وحركية رؤوس الأموال والهجرة، يقلل نطاق الاستقلال السياسي والاقتصادي للدول ليسود بالمقابل مبدأ الاعتماد المتبادل فيما بينها⁵.

لكن هذه التعريفات وغيرها تخفي ميولاً إيديولوجية من ناحية، وتعاني من ضعف القدرة على الإقناع من ناحية ثانية، خصوصاً بعدما شهده العالم من وقائع وأحداث في أقل من عقد من الزمن. ولا بد لمن يناقش قضايا العولمة أن يلمس ما يحيط بها اليوم من التباس وغموض بعد أن كانت قبل عقد ونصف من الآن محاطة بهالة من التوقعات الخلابة والانتظارات الكبرى. ومنذ ذلك الحين مرت مياه كثيرة تحت الجسور، وأخذت ملامح النظام الدولي بالتبدل مع انتقال مركز العولمة إلى الشرق، وحدوث تداعٍ تدريجي للمركزية الغربية. ومن بين شقوق النظام القديم نشأت كتلات اقتصادية ومنظومات تعاون وتنسيق بدأت تولي اهتماماً أكبر بالأحداث السياسية التي تدور على المسرح العالمي، على نحو يتعارض أحياناً مع المصالح الأميركية والأوروبية (لنراقب مثلاً كيف تطور موقف دول البريكس BRICS الخمس من الأحداث في

³ Pierre Richard Agénor, Does Globalization hurt the Poor, International Economics and economics policy; 2004. P:21-51.

⁴ Eugenio Diaz- Banilla and Sherman Robinson, Shaping Globalization for Poverty Alleviation and Food Security; IFPRI (International Food For Policy Research Institute); Focus 8. Policy Brief 1 of 13, August 2001.

⁵ Alan V. Deardoff, Globalization and Global Poverty; Ford school of Public Development of Economics, University of Michigan, 2009.

العالم العربي). لكن التطورات التقنية المتسارعة تبقى هي قاطرة العولمة، فبعد اقل من عقدين على بدء ثورة المعلومات والاتصالات والمعرفة، ها نحن نشهد ما يسميه جيرمي ريفكن الثورة الصناعية الثالثة⁶، والتي تمعن في تفكيك خطوط الإنتاج عبر العالم، من خلال مزاجتها الخلاقة بين المعلوماتية والصناعة ممهدة الطريق أمام تطورات مذهلة (مثل ولادة الطباعة ثلاثية الأبعاد التي ستتيح للعامل إنتاج سلعته وهو على بعد آلاف الكيلومترات).

وتبدو العولمة في جانب آخر ارتداداً سافراً إلى ما قبل الحداثة، أو على الأقل تراجعاً عن بعض أهم قيمها الايجابية، مثل الانفتاح والتعدد والتسامح، والتقارب بين الأمم والديانات والشعوب، فالليبرالية الجديدة تعمل على التدمير المنهجي لكل أنماط العلاقات الجماعية التي تظن أن من شأنها إعاقة حركة رأس المال: كالنقابات العمالية، والروابط الثقافية، والاجتماعية غير المرتبطة بالتبادل⁷.

ولم تكن العولمة تطوراً تاريخياً تلقائياً كما يُزعم، بقدر ما كانت نتيجة سياسات مقصودة. وما عُدَّ اتجاهها تاريخياً اتضح انه طفرة من طفرات الرأسمالية التي لم تلبث أن انحسرت من كنفثة إلى مسارها التاريخي السابق. فخلال أزمة التسعينات في آسيا، كما خلال الأزمة المالية الكبرى عام 2008، تبددت عشرات آلاف مليارات الدولارات من الثروة العالمية، وقدر النمو الفائت بآلاف أخرى من المليارات. وحتى عندما تبدأ الأسواق باستعادة عافيتها تبقى معدلات البطالة مرتفعة ويتحمل العمال في نهاية المطاف مسؤولية أزمة لم يكونوا سبباً في حدوثها.

ومن أسباب إخفاق العولمة التي يذكرها جوزيف ستيجليتز في كتابه التسعينات الهادرة، تبيد الموارد العامة على نفقات غير مجدية استحوذ عليها دون استحقاق بعض شركات القطاع الخاص الكبرى، فيما كانت نسب أقل بكثير من الاستثمارات تركز للحاجات العامة الملحة كالتربية والتعليم والبنى الأساسية الحيوية، هذا فضلاً عن غياب الدور الحكومي المتوازن، وعجز اليد الخفية عن إيجاد الحلول، حيث يقول: "لقد أثبتت أبحاثي وأبحاث غيري أن أحد أسباب كون هذه اليد خفية هي أنها ببساطة غير موجودة!"⁸.

⁶ The Third Industrial Revolution; The Economist; April 21-27/2012.P:13

⁷ Fadlallah Abdul Halim; Opposition A La Mondalisation Neoliberal: Le Principaux Courants; LE DEBAT; Beyrouth: Ete 2011; No 8; P: 121-133

⁸ لمزيد من التوسع انظر: جوزيف ستيجليتز- ترجمة عبد الرحمن أياس، التسعينات الهادرة، بيروت: دار الفارابي الطبعة الأولى 2007. ص: 41-60

يقول أنصار الانفتاح التجاري غير المشروط، إذا كان الاقتصاد العالمي متجه لا محالة نحو مزيد من الاندماج فإن التبكير بإزالة الحواجز الجمركية هو أحد أهم الأشياء التي يمكن الحكومات أن تقوم بها لمنح مواطنيها حصة أكبر من الرفاه الآتي مع العولمة⁹. لكن هذا بالضبط ما ظهر بطلانه ليس مع انهيار وول ستريت عام 2008 بل مع تباطؤ نمو الناتج العالمي والتجارة الدولية وخصوصاً في العواصم الصناعية الكبيرة التي ظنت أنها هي الرافعة القوية للعولمة ومركز الاقتصاد الجديد، واثبت مسار الاقتصادات الصناعية الجديدة أن هذا الظن لم يكن في محله.

ثانياً: كيف تؤثر العولمة على النمو والمساواة والفقير:

بدايات واعدة

يفترض مؤيدو العولمة بأن لها منافع كامنة، فالانفتاح التجاري والمالي يساهم في النمو، وخصوصاً من خلال حفز تكوين رأس المال المحلي وتحسين الفعالية Efficiency والإنتاجية Productivity نتيجة الاستخدام الكثيف للتقنيات الحديثة، كما يساعد التدفق الحر للأموال على تنويع المحافظ الاستثمارية الأمر الذي يخفف من مخاطر الأسواق (حصل العكس في الأزمة المالية الأخيرة).

ثم إن زيادة قدرة البنوك على ارتياد الأسواق المالية المحلية، تخفض كلفة الاقتراض والاستثمار وتزيد معدلات النمو (Baldwin and Forslid 2000)، وهذا حسب المدافعين عن العولمة يزيد قدرة الفقراء على دخول أسواق الائتمان¹⁰. وتستند هذه النظرة المتفائلة إلى التحليل الاقتصادي القائل بأن فتح الحدود، يحسن توزيع الموارد على مستوى العالم، كونه يعمق تخصص كل دولة في المجالات المناسبة لمزاياها التفاضلية المقارنة، كما يسمح الانفتاح التجاري للدول بالحصول على مدخلات جديدة أقل كلفة وأعلى جودة، من شأنها نقل خط إمكانية الإنتاج Production Possibility boundary¹¹ إلى الأعلى.

ولا يقتصر الأمر حسب هؤلاء على المدخلات المادية وحدها بل يشمل أيضاً المعرفة المتضمنة في هذه المدخلات مثل المعلومات والمعارف الهندسية التي تنتقل من خلال

⁹Kevin Watkins; Trade, Globalization And Poverty Reduction: Why The Rule Of Game is Matter, Cambridge Endowment for National Peace, Washington, July 2, 2002

¹⁰ Agenor; Does Globalization Hurt The poor; Op.Cit; P: 21-23.

¹¹ خط إمكانية الإنتاج: يبين الكمية القصوى من السلع والخدمات التي يمكن للاقتصاد أن ينتجها في نقطة زمنية معينة باستخدام الموارد المتوفرة والتكنولوجيا المتاحة.

المتاجرة بالسلع الجديدة مع البلدان المتقدمة، وهو ما يعبر عنه مصطلح "النمو الداخلي"¹² Endogenous Growth، الذي يفيد بأنّ توسع الناتج الاقتصادي لا يعود إلى زيادة الرأسمال المادي المستخدم في الإنتاج، بل يرتبط أكثر بتراكم الرأسمال المعرفي وتطور الأفكار والخبرات والمهارات.

وهناك بعض القرائن الإحصائية التي تدعم القول بأنّ للانفتاح والتكامل التجاريين فوائد على النمو، كما يتبين مثلاً من دراسة رومر وجفري فرانكل، التي خلصت إلى أن زيادة حصة التجارة من الناتج المحلي GDP بنسبة معينة تؤدي إلى نمو في الدخل الفردي بما يوازي نصف هذه النسبة على الأقل¹³. ويتفق مع هذا الاستنتاج ما توصل إليه قبل ذلك كل من كليناو وورودريغز- كليير اللذين درسا عينة من البلدان، فوجدوا أن تنويع المدخلات مع بقاء حجم العمالة والرأسمال على حاله يضاعف المكاسب الاقتصادية¹⁴. وفي دراسة لوكزيارغ شملت 56 بلداً موزعاً على القارات الخمس، ظهر أنّ سياسات الانفتاح الاقتصادي عملت إيجاباً لصالح النمو من خلال خمس قنوات من أصل ست قنوات تربط بين التجارة والنمو¹⁵. وبحسب الباحث نفسه فإنّ الاستثمار المتدفق عبر الحدود كان له الفضل في تحقيق 60% من النمو في تلك البلدان.

مقاربات أكثر حذراً

لكن الدراسات الأخرى التي اعتمدت سلاسل زمنية أطول، أو حلت أنماط النمو المترافق مع تحرير التجارة توصلت إلى نتائج أقل تفاؤلاً، إذ قللت من التأثير الإيجابي لليبرالية التجارية على النمو، أو أنها ربطت هذه الإيجابية بتوفر عدد من الشروط.

فقد اثبت كل من "ماتسوز" و "تاس" أن الانفتاح التجاري يحسن النمو في الصناعات الموجهة للتصدير لكنه يؤدي إلى نزف الموارد في القطاعات الأخرى¹⁶، أما دولار وكراي اللذان درسا أوضاع 24 دولة نامية معولمة حديثاً في آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا، فتبين لهما أن حصة الفرد نمت بمعدل متسارع مع زيادة حجم التجارة (من 1,4% سنوياً في الستينات إلى 5% في التسعينات)، لكن ذلك أتى في إطار انفتاح تجاري مضبوط تحت سقف سياسات

¹² Paul M. Romer; The Origins Of Endogenous Growth; Journal Of Economic Perspective; Vol. 7; Winter 1994; P: 3-22.

¹³ Jeffrey A. Frankel And David Romer; Does Trade Cause Growth?; The American Economic Review; Vol. 89, No 3; June 1999; P: 395.

¹⁴ Peter j. Klenow And Andres Rodriguez-Clare; The Neoclassical Revival In Growth Economics: Has It Gone Too Far; NBER Macroeconomics Annual; Vol. 12; January 1997; P: 73-114.

¹⁵ Romain Wacziarg; Measuring The Dynamic Gains From Trade; Stanford University; September 2001;Table !0; P: 33.

¹⁶ Mattias And Lyn Squire, The Simultaneous Evolution Of Growth and Inequality, World bank 1999, P:19.

اقتصادية كئيّة قوية وحذرة (مثلاً إصرار الصين على تقويم مخفض لقيمة عملتها). مع العلم أن معدل نمو الدخل الفردي تراجع في الدول المتقدمة من 4,7% في الستينات إلى 2,2% فقط في التسعينات¹⁷.

وقد وجد "غوستافون" و "ساغستروم" أنّ التأثير الإجمالي لليبرالية التجارية على نمو الإنتاجية مرتبط بحجم الفوائض المعرفية الناتجة عن توظيف مخبرات البحث والتطوير R&D في الإنتاج¹⁸.

أما "شن" و "رافاليون"، فتوصلا إلى أنّ أثر الانفتاح التجاري لا يكون إيجابياً على كل الشرائح إلا إذا ترافق مع سياسات ملائمة لخفض الفقر وزيادة المساواة. فإذا أخذنا مثلاً ثلاثة مناطق تتميز بقدر متقارب من الانفتاح التجاري نجد أن نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر الأعلى والأدنى شهدت هبوطاً دراماتيكياً في شرق آسيا (من 57,7% عام 1990 إلى 14,9% عام 2001) لكن في المقابل طرأت زيادة محدودة على هذه النسبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا¹⁹ ما يعد مؤشراً على الآثار الضارة لسياسات النمو الريعي وللتبعية المالية السائدة في دول هذه المنطقة.

وفي دراسة عن نمو الاقتصاد الصيني في المدة 1952-2010 ظهر أن الإنتاجية العامة للاقتصاد الصيني تراجعت قليلاً مع اتساع نطاق تجارة الصين مع العالم نسبة إلى ناتجها الإجمالي²⁰. ويستفاد من التحليل القياسي لعينات من الدول أن استجابة النمو لزيادة حجم التجارة ليس موحداً، حيث تستفيد منه البلدان الأقل نمواً أكثر من البلدان النامية الأخرى، لكن حتى في الحالات التي ينعكس فيها الانفتاح إيجاباً على النمو فإنّه يزيد من الهشاشة الاقتصادية لهذه الدول ويعرضها لخطر الصدمات التجارية²¹.

¹⁷ David And Aark Kraay; Trade, Growth And Poverty; Washington: Finance And Development; Magazine Of IMF; September 2001; Vol.38; No3.

¹⁸ Peter Gastafsson And Paul Segerstrom; Trade Liberalization And Productivity Growth; Stockholm School Of Economics; September 2006; P: 3

¹⁹ لمزيد من التوسع راجع:

Pranab Bardhan; Globalization, Inequality and Poverty; Trade And Poverty Trust Fund, 19June 2006 (Paper has been presented to Trade and Poverty in Latin America and The Caribbean Workshop) P: 5-26.

²⁰ Gregory C. Chow And Kui-Wai Li; China's Economic Growth: 1952-2010; Chicago Journals & Economic Development; Vol. 51 No; October 2006.

²¹ G. Dufreol And V. Mignon; The Trade-Growth Nexus In The Development Countries: A Quantile Regression Approach; Review Of World Economics; April 2010.

وفي الوقت التي تبين فيه بعض الإحصاءات وجود علاقة ايجابية بين الانفتاح التجاري وخفض الفقر، تغدو العلاقة ضعيفة بل حتى عكسية بين حجم التجارة من جهة والمساواة في توزيع الدخل من جهة ثانية. فبالاعتماد على معطيات البنك الدولي يتبين أن البلدان التي حررت تجارتها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين وعرفت نمواً مرتفعاً، تمكنت من خفض الفقر بنسب متفاوتة لكنها عانت في الوقت نفسه من تدهور في معايير المساواة. ففي الصين مثلاً تقلصت أعداد الفقراء إلى النصف بين عامي 1990 و 2001 لكن معامل جيني (Gini) الذي يقيس عدم المساواة في توزيع المداخيل ارتفع فيها من 30,57% إلى 36,33% في المناطق الحضرية، ومن 24,78% إلى 33,33% في المناطق الريفية. وقد احتسب ميلانوفيك معامل جيني على مستوى العالم بالتزامن مع انطلاقة العولمة ، فوجد أنه سجل ارتفاعاً من 62,5% عام 1998 إلى 66% عام 1993.

تحسن مشروط:

يرى أنصار الليبرالية التجارية أنها مفيدة للفقراء لأنها تزيد حجم الاستيراد من الدول الأكثر فقراً، بسبب امتلاك هذه الدول مزايا تفاضلية في إنتاج سلع تحتاج إلى عمالة غير ماهرة. إلا أن عدداً من الاقتصاديين تحدوا هذه المقولة (مثل دان دافيس و باتشي ميشرا وغيرهم...) وأظهروا أن العمال غير الماهرين لا يستفيدون غالباً تحرير السياسات التجارية. ثم إن حصول الفقراء على نصيب معتد به مكاسب العولمة ليس أمراً تلقائياً، بل يتطلب توفر عدد من الشروط، ومنها²²:

أولاً: أن يترافق التحرير الاقتصادي مع سياسات حكومية مساعدة ومكاملة، تنصف محدودي الدخل وتتعامل مع العوارض الجانبية السلبية الناتجة عن تحرير التجارة الخارجية. ففقراء الهند وكولومبيا وزامبيا مثلاً استفادوا من العولمة بعد أن فتحت أمامهم أسواق الائتمان والتقنيات المعرفية Know-how²³، أما في لبنان فقد أدى خفض الرسوم الجمركية دفعة واحدة على آلاف أصناف السلع المستوردة عام 2001، إلى الإضرار بالصناعات الوطنية التي انضم العديد من العاملين فيها إلى صفوف العاطلين عن العمل أو اضطروا إلى الهجرة.

²² Anne Harrison and Margaret McMillan; On The Link Between Globalization and Poverty, Econ Inequality, 2007, P:123-134.

²³ Ibid.

ثانياً: أن لا تتمركز عوائد الانفتاح كما يحدث عادة في قطاعات التصدير والمجالات التي تجذب الاستثمار الأجنبي، فهذا قد يفيد الفقراء العاملين في هذه القطاعات لكنه لن يفيد غيرهم من المنخرطين في أنشطة أخرى.

ثالثاً: أن يترافق التحرير الاقتصادي مع احتياطات فعالة في مواجهة الأزمات المالية العابرة للحدود والتي تكبد الفقراء أكثر من غيرهم أثماًناً باهظة. ففي اندونيسيا ارتفع الفقر بمعدل 50% بعد أزمة الصرف الأجنبي في عام 1996. وتبين الإحصاءات أن الانفتاح المالي يقود إلى تقلبات أكبر في الاستهلاك والناجح في البلدان منخفضة الدخل ما لم تتبع هذه الدول سياسات استقرار اقتصادي.

رابعاً: أن لا يكتفي بالسياسات التي تستهدف الفقراء بصورة مباشرة فهذه قد تحسن أوضاع الأسر المستهدفة لكنها قد تؤدي من ناحية ثانية إلى هبوط اسر أخرى من فوق خط الفقر إلى ما دونه.

ثالثاً: النمو والمساواة: هل من ترابط سببي؟

إذا سلمنا جدلاً بأن الليبرالية المالية والتجارية تعظم النمو، فهل أن النمو نفسه يعمل دائماً لصالح الفقراء ويقلل من سوء توزيع الثروات والمداخيل؟

كان هذا السؤال هو الشغل الشاغل لعلماء الاقتصاد والاجتماع طوال القرن الماضي. وجرى استنفاد الحجج النظرية والمقارنات الإحصائية بين من يرى علاقة ايجابية بين النمو والعدالة الاجتماعية وبين من يرى العكس.

وفي الإثناء برزت مغالطتان خطيرتان:

المغالطة الأولى: هي النظر إلى التباين الاجتماعي على أنه ضروري للنمو، لأنه يعبر عن مرحلة تاريخية من مراحل التطور الاقتصادي لا بد من التعايش معها كما هي، وإلا صار صعباً الانتقال إلى المراحل التالية. لكن هذه الحكمة التقليدية نالت نصيباً من النقد في عدد من الأعمال التي ناقشت تداعيات العولمة في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي، وأفادت بوجود ارتباط Correlation عكسي بين عدم المساواة والنمو الاقتصادي²⁴، ونشير هنا

²⁴ لمزيد من التوسع راجع:

- Alesina, Alberto And Dani Rodrik; Distributive Policies And Economic Growth; Quarterly Journal Of Economics (109); May 1994; P:465-490.

على وجه الخصوص إلى دراسة تابليني التي شملت عينة كبيرة من الدول واستخدمت سلاسل زمنية تاريخية تمتد على مدى مئة وخمسين سنة بين عامي 1830 و 1985، ليخلص إلى أن التفاوت الاجتماعي يؤثر سلباً على النمو²⁵.

المغالطة الثانية: و تتضمنها الفرضية الشهيرة المستخلصة من دراسة أجراها سايمون كوزنتس على عينة واسعة من البلدان، والتي أظهرت وجود علاقة U المقلوبة، بين حصة الفرد من الناتج المحلي القائم GDP ومستوى اللامساواة في توزيع المداخيل، أي أن عدم المساواة يزداد في مراحل النمو الأولى ثم يبدأ بالانخفاض بعد أن يتجاوز معدل الدخل الفردي المستوى المتوسط. ويفسر ذلك بأنّ التباين بين الفئات الاجتماعية والأفراد يتفاقم في مراحل التنمية الأولى بسبب التمدين Urbanization والتصنيع، لكن بعد تخطي عتبة معينة تبدأ المؤشرات بالتحسن مجدداً²⁶.

وحتى نهاية الربع الثالث من القرن الماضي بدت فرضية كوزنتس صحيحة، لكن بعد ذلك بدأت الأمور تتغير حيث سجل تدهور في المساواة عند كل مستوى من مستويات الدخل. وعلى سبيل المثال فإن متوسط أجور الشريحة العشرية العليا للأجور قياساً إلى متوسط أجور الشريحة الدنيا ارتفع في كل من الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا من 3,8 و 2,5 و 2,6 أضعاف عام 1980 إلى 4,5 و 2,8 و 3,3 على التوالي عام 1990، بالرغم من تصنيف هذه البلدان ضمن أعلى درجات سلم الدخل و التنمية.

وحتى وقت قريب ساد اعتقاد واسع بين الاقتصاديين بأن هناك مبادلة بين العدالة الاجتماعية والنمو، أي أنّ تحقيق احد الأمرين لا بد وان يتم على حساب الآخر. وذلك لسببين: الأول: هو أن إعادة التوزيع تؤدي إلى تجزئة الاستثمارات ما يقلل من قدرة المنتجين على التوظيف في المجالات الرائدة والابتكارات الجديدة. والثاني: هو أن تحويل الأصول والمداخيل من الشرائح العليا إلى الشرائح الدنيا يؤدي إلى ما يعرف بالخطر الأخلاقي Moral Hazard الذي ينشأ عن إحساس الفئات المستفيدة من إعادة التوزيع أن بوسعها تحسين مكاسبها دون أن تضطر إلى زيادة إنتاجيتها²⁷.

- Haussmann ,Ricardo And Michael Gavin; Securing Stability And Growth In Shock-prone Region: The Case Of Latin America; Paris: OCEd 1996

²⁵Persson, Torsten And Tabellini Guido; Is Inequality Harmful For Growth; American Economic Review, 84 (3) , P:600-621.

²⁶ Simon Kuznets; Economic Growth and Income Inequality; The American Economic Review; Vol. 45 №1; March 1995; P: 1-28.

²⁷ Philippe Aghion And Jeffrey G. Williamson; Growth, Inequality And Globalization; Cambridge University Press; 2001.

لكن هذا التحليل وغيره يتناسب مع نموذج النمو الكلاسيكي الذي يفترض من جهة ثبات العلاقة بين رأس المال والعمالة، ويرى من جهة ثانية أن النمو ينتج عن زيادة حجم وكمية المدخلات المادية الداخلة في عملية الإنتاج وليس عن أي شيء آخر. بيد أن نظرية النمو الجديدة²⁸ لم تعد تربط النمو بحجم الرأسمال أو العمالة، بل بزيادة الإنتاجية العامة للاقتصاد TFP التي ينسب إليها الفضل في تحقيق ثلثي النمو الاقتصادي المحقق حالياً في العالم²⁹.

ثم أن صحة التبريرات الواردة أعلاه عن كون عدم المساواة ملائمة للتنمية، تستدعي توفر شروط نادراً ما تتحقق في أي من الاقتصادات المعاصرة، كأن تسود المنافسة التامة في أسواق السلع والخدمات، أو أن تتم عمليات التمويل في إطار سوق ائتمان متكاملة Perfect Capital Market ومفتوحة أمام الجميع. وكمثال على ضعف المنافسة نورد بعض ما جاء في تقرير "تجارة متوازنة" الصادر عن "هنريش بول" و "ميسريور" عام 2010 والذي استنتج أن التجارة الدولية ليست حرة كما يُعتقد، فهناك شركة واحدة مثلاً تستحوذ على ربع سوق الذرة العالمي وتهيمن عشر شركات على نصف مبيعات البذور في العالم، و عشر شركات أخرى على 80% من السوق العالمي للمبيدات.

فضلاً عن ذلك لا يأخذ هذا التحليل بالحسبان الآثار الضارة التي يمكن أن يتركها التفاوت الاجتماعي على استقرار الاقتصاد الكلي، كما يتجاهل بالمقابل الوفورات الخارجية Externalities الناتجة عن الحد من الفقر وتحسين مستوى الإنصاف في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الأساسية، والتي تنعكس إيجاباً على الاقتصاد ككل وليس على هذه القطاعات وحدها.

إنّ القول بأن عدم المساواة مفيدة للنمو في مراحل التنمية الأولى، يهمل الأداء اللافت لبعض البلدان التي اتبعت سياسات نمو منصف للفقراء تتضمن إجراءات إعادة توزيع فعالة³⁰.

²⁸ نظرية النمو الجديدة: بخلاف نموذج النمو التقليدي (هارد- دومار، دوب- دوغلاس...) التي تفترض ثبات نسبة الإنتاج إلى رأس المال، تستخدم نماذج النمو الجديدة (سولو، رومر...) دالة إنتاج تكون فيها هذه النسبة متغيرة، وهو ما يطلق عليه تعميق رأس المال الذي يسمح بفضل التغير التكنولوجي باستخدام نسب أكبر من رؤوس الأموال دون أن تتراجع إنتاجيتها.

²⁹ لمزيد من الشرح عن الإنتاجية العامة راجع: Diego Comin; Total Factor Productivity; New York University; NBER- World Bank Data Base; August 2006.

³⁰ هناك العديد من الدراسات في هذا الشأن منها دراسة جيدة عن تجارب كل من بنغلادش، البرازيل، غانا، الهند، اندونيسيا، تونس، اوغندا وفيتنام. راجع:

Timothy Besley and Louis j. Card, Delivering On the Promise of the Pro-Poor Growth: Insights and Lessons From Country Experiences, Palo grave MacMillan and World Bank, 2007.

وهو يتجاهل حقيقة أخرى هامة بأن تحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع الدخل، يسمح للفقراء بأن يزيدوا إنفاقهم على تكوين رأس المال البشري وتحسين ثروتهم المعرفية التي تعد اليوم عاملاً لا غنى عنه للنمو³¹، في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة.

ثالثاً: من عقيدة النمو إلى التنمية المنصفة

منذ ثمانينات القرن الماضي تولت "عقيدة النمو" تقديم مبررات نظرية للعديد من السياسات، مثل حرية التجارة العالمية والمنافسة الدولية على خفض الضرائب، وتقليص موازنات الإنفاق الاجتماعي، ومع أن تجربة ثلاثة عقود من التفوق الليبرالي بينت على نحو لا يقبل الشك عيوب ونواقص ما يمكن أن يسمى "ديانة السوق" فإن مجابهة وصاياها بل مجرد مجادلته محفوف بتهم الجمود الفكري والرجعية. فهل أثمرت عقيدة النمو هذه وما الذي فعلته حتى الآن؟

لقد أظهرت تجارب السنوات الماضية أن زيادة النمو تم على أساس الانتقاص من رفاهية المجموعات التي يقع على عاتقها رفع مستويات الإنتاج وخصوصاً العمال³². فعلى سبيل المثال زاد الإنتاج العالمي ثلاث مرات ونيف تقريباً بين عامي 1975 و 2010، وفي الوقت نفسه تضاعف مجموع العاطلين تماماً عن العمل حوالي أربعة مرات، لنشهد بداية ما يطلق عليه حقبة "النمو بلا وظائف" Jobless Growth.

والسؤال الصحيح كما يفترضه "باولو فرم"³³ هو كيف ومتى يمكن النمو أن يحقق المساواة؟ وهذا في مقابل الاستفهام التقليدي عما إذا كان النمو يساعد أصلاً على تحقيق الإنصاف. والإجابة التي يمكن أن نخلص إليها في نهاية هذا الدراسة هو أن تحقيق العدالة يفترض وجود سياسات هادفة، لا الاعتماد على آليات السوق وحدها، ما يستدعي أيضاً خوض صراعات أو مساوامات جماعية شاقة تكون نتيجتها تغليب سياسات انفتاح أكثر إنسانية واكل إجحافاً عوضاً عن التمسك بالليبرالية الجديدة التي أعادت العالم إلى الانطلاقة الخشنة والقاسية للرأسمالية في القرن الثامن عشر.

³¹ Jean Eric Aubert AND Jean Louis Peiffers, The Knowledge Economies in MENA, World Bank 2002.

³² كما عالج ذلك على نحو ممتاز العالم الألماني هورست افلهيد راجع: هورست أفهيد؛ اقتصاد يغدق فقراً: التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه؛ ترجمة: عدنان عباس علي؛ الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2007.

³³ Paolo Verme; A Structural Analysis Of Growth And Poverty In Short Term; Italy: University Of Torino And Bocconi; 2005. p:19-40

وفي الخلاصة

لقد خيبت العولمة النيوليبرالية أنصارها واستنفدت حججها في حقبة زمنية قصيرة نسبياً، فالنمو الذي حققته الدول الصناعية في ظلها كان أقل من نصف ما حققته هذه الدول نفسها في الربع الثالث من القرن الماضي عندما سادت رأسمالية السوق الاجتماعية ودولة الرفاه الشامل. هذه الخيبة نجد صداها في الأبحاث التي تتبعت الآثار الاجتماعية للانفتاح المالي والتجاري وعرضت هذه الدراسة لبعض منها، ففي النصف الأول من التسعينات خلصت معظم الأعمال التطبيقية والقياسية إلى وجود علاقة ايجابية بين الانفتاح التجاري وكل من النمو وخفض الفقر مع تفاوت في تقدير أثرها على المساواة، وفي النصف الثاني من العقد نفسه بدأ التشكيك بآثار العولمة على الفقر والمساواة دون النمو. أما في العقد الأول من الألفية الثالثة فإن دور الدولة صار في العديد من الدراسات العامل الرئيسي في الحكم على نتائج العولمة في المجالات الثلاثة (النمو، الفقر والمساواة). ويسود اعتقاد الآن بأن المزج بين قدر من الانفتاح التجاري والمالي ومستوى من السياسات الحكومية التدخلية هو الذي يخفف من التبعات السلبية للنيوليبرالية ويقلل من خطاياها الاجتماعية.